طبق الاصل

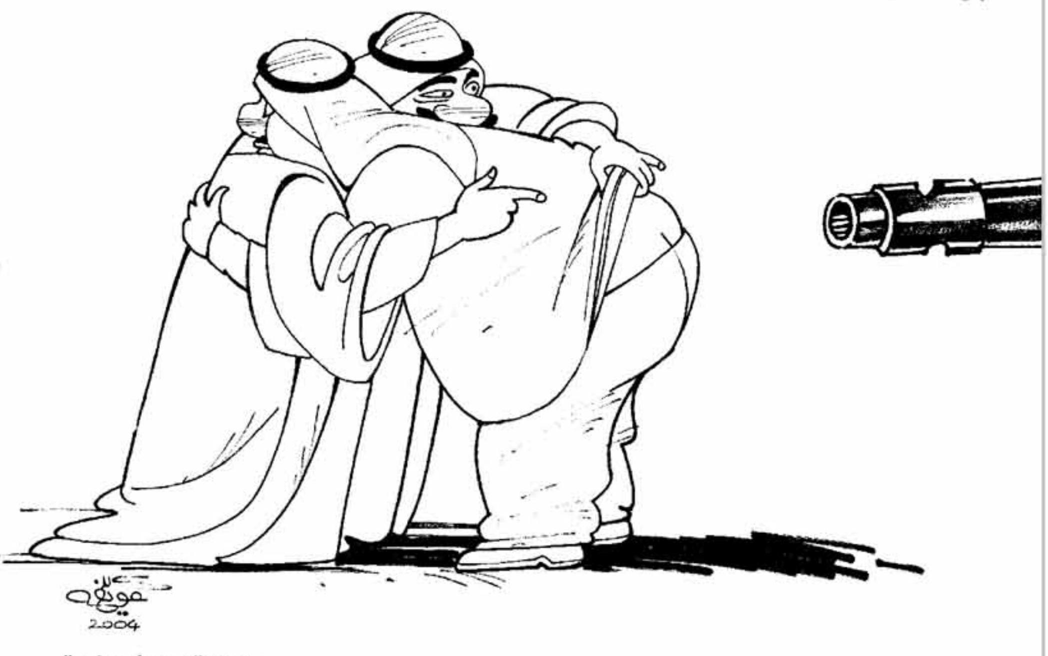

كاريكاتير : مؤيد نعمة

في الذكرى الاولى لسقوط (صنم الوهم) الأكبر (3)

زلزال 4/9 أدخل العرب إلى رحاب الحداثة

د. شاكر النابلسي

كان في بغداد صنم من الوهم.

وهم القوة، ووهم التسلط، ووهم الهة الرافدين التي كانت تمنح وتأخذ، تحيي وتميت، ترفع وتخفض، تخلق وتسخط، وتجفف النهرين، ثم تعيد مجراهما ثانية.

كان "صنم الوهم" في بغداد أشبه بإله التمر والعجوة التي كانت تصنعها الأعراب في الجاهلية، حتى إذا جاعت أكلت أربابها.

قبل التاسع من نيسان 2003 وقبل سقوط "صنم الوهم" الأكبر في بغداد، كان العرب محرنين، ممانعين، رافضين للحداثة السياسية المتمثلة بانشاء المجتمع المدني، والسماح بحرية الرأي والرأي الآخر، وتداول السلطة، وقيام الأحزاب والصحافة الحزبية، واجراء انتخابات حرة، واعطاء المرأة حقوقها، واحترام حقوق الانسان، والاستماع إلى المطالبين المخلصين بالاصلاح، وفتح المجال أمام القيادات السياسية الجديدة لأخذ مكانها في مستقبل الوطن السياسي، وعدم توريث الحكم.. الخ.

قبل التاسع من نيسان 2003 وقبل سقوط "صنم الوهم" الأكبر في بغداد، كانت الأنظمة العربية تعتقل، وتعذب، وتنفي، وتقتل أصحاب الرأي. فقد سجنت المئات من الصحافيين والمفكرين السياسيين العرب، وطردت من الاوطان المئات منهم إلى المهاجر في الشرق والغرب. وقتلت العشرات منهم: سيد قطب، شهدي عطية، فرج الله الحلو، سليم اللوزي، رياض طه، الامام الصدر، المهدي بن بركة، محمود محمد طه، ناجي العلي، حسين مروة، كمال جنبلاط، مهدي عامل، وغيرهم كثيرون.

بعد التاسع من نيسان 2003 وبعد سقوط "صنم الوهم" الأكبر في بغداد، ما زالت بعض الأنظمة العربية هذه تقوم بجرائمها نحو أصحاب الرأي والرأي الآخر، ولكن ليس بالجرأة والشراسة التي كانت تقوم بها قبل هذا التأريخ. اصبحت تخشى مآل "صنم الوهم" الأكبر، وأصبحت تخشى حملات جمعيات حقوق الانسان، وأصبحت تخشى الإعلام الغربي والرأي العام الغربي اللذين بديا متربصين بالأنظمة العربية التي ما زالت تكسر الأقلام وتحرق الكتب وتقتل الكتاب والمفكرين، وأصحاب الرأي والرأي الآخر.

قبل التاسع من نيسان 2003 وقبل سقوط "صنم الوهم" الأكبر في بغداد، كانت علامات الحداثة السياسية غائبة في العالم العربي. كان مجرد الهمس بكلمة "اصلاح سياسي" يؤدي إلى (بيت الخالة) أو إلى ما وراء الشمس كما سبق وحدث في عهود الديكتاتورية العسكرية، والديكتاتورية الحزبية في بلدان عربية مختلفة.

بعد التاسع من نيسان أصبح بعض حكام العالم العربي يباركون الاصلاحيين، ويدعونهم إلى مجالسهم، ويناقشوهم، ويستمعوا إليهم، وينظروا في مطالبهم، ويعدونهم خيراً، وربما نفذوا بعض هذه المطالب، لا خوفاً ولا خشية، ولكن تفهماً لطبيعة المرحلة، وحساب الأيام القادمة بحساب دقيق، وبميزان الذهب.

قبل التاسع من نيسان 2003 وقبل سقوط "صنم الوهم" الأكبر، كان جزء كبير من الإعلام الرسمي وغير الرسمي المقروء والمسموع والمشاهد، لا يجرؤ على ترديد كلمات القاموس السياسي الغربي مثل، "الديمقراطية"، "حقوق الانسان"، "فصل الدين عن السياسة"، "حرية الرأي والرأي الآخر"، "المجتمع المدني"، "المساواة بين الرجل والمرأة"، "فصل السلطات الثلاث"، "استقلال القضاء"، "اصلاح التعليم".. الخ. كانت مثل هذه الكلمات والمصطلحات من الممنوعات والمحرمات ومن الكبائر السبع، ولا تردد إلا همساً ولمساً.

قبل التاسع من نيسان كانت الحرية الاعلامية في العالم العربي حسب تقرير منظمة "بيت الحرية" العالمية لعام 2002 معدومة تماماً في البلدان العربية كافة ما عدا الكويت ولبنان والمغرب. كما أصدرت منظمة "مراسلون بلا حدود" الفرنسية تقريراً في 2003 يقول أن البلدان العربية في حرية الإعلام تأتي في ذيل قائمة تضم 139 دولة. فقد خلت الخمسون الأولى من أي دولة عربية. وتضمنت الخمسون التالية ثلاثة بلدان عربية فقط هي: لبنان وجاءت في الرتبة 56 والكويت في الرتبة 78، والمغرب في الرتبة 89.

بعد التاسع من نيسان أصبحت كلمات القاموس السياسي الغربي السابقة الذكر وتلك المصطلحات، ملح الكلام وسكّر الإعلام، ولا يحلو الكلام في الإعلام العربي إلا بترديدها جهاراً نهاراً، وكان لها وقع الرضا

الرسمية العربية العليا التي أدركت أن ما يقال ويطالب به في الداخل، أفضل بكثير مما يقال ويطالب به من الخارج، وهو لسلامة الرأس بلا شك. وأن كلمة الداخل عندما لا تسمع، وتحرك الداخل عندما لا يقشع، تضطر الكلمة لأن تأتي من الخارج، والحراك يزحف من الخارج. وساعتها تهتز الأرض، وتتداعى أعمدة الهياكل، ويحدث الزلزال، ليس بمقياس "ريختر"، ولكن بمقاييس البيت الأبيض، و10 داوننغ ستريت.

قبل التاسع من نيسان 2003 لم يكن لدى الأنظمة العربية حاجة إلى الوحدة أو التضامن أو الخوف من الداخل أو من الخارج. والدليل أن العرب لم يلتفتوا إلى أدنى رابطة وحدوية تربطهم وهي الجامعة العربية. ولم تكن تهمهم مؤتمرات القمة العربية سواء عقدت أم لم تعقد. فقد تعطلت مؤتمرات القمة ولم تنعقد منذ العام 1966 إلى الآن 17 مرة في 17 سنة، فلم يهتز لعدم انعقادها نظام، ولم يرف لغيابها جفن حاكم. فالقمة العربية لم تنعقد في الأعوام 1966، 1968، 1971، 1972، 1975، 1977، 1983، 1984، 1986، كما تعطلت القمة العربية ولم تنعقد طوال خمس سنوات متتالية (1991-1995) وكذلك طوال ثلاث سنوات متتالية (1997-1999). وكانت الانظمة العربية غير مكترثة بهذه القمم، التي أطلق عليها أحمد الجار الله قمم الحضيض، وكانت الأنظمة العربية في غياب القمم العربية طوال هذه السنوات الممتدة،

مطمئنة بأن الأبواب مغلقة، و(الترباس) محكم، وشخير النيام السعداء يرتفع، و(الأشيا معدن).

بعد زلزال بغداد الربيع، وبعد سقوط "صنم الوهم" الأكبر، أصبح عدم انعقاد مؤتمر للقمة كارثة قومية ومصيبة وطنية وفضيحة عربية. فعندما ألغت تونس مؤتمر قمة 2004، قامت قيامة العرب ولم تقعد. وتنادى الزعماء العرب إلى عقدها بأسرع ما يمكن، وفي أي بلد عربي يستضيف هذه القمة. وكأن هذه القمة هي الولادة التي ستلد المولود المنتظر لإصلاح حال هذه الأمة. وفي الحقيقة أن هذا التكالب غير المألوف على عقد مؤتمر القمة لم يكن سببه غير ما رأى الحكام العرب بأم أعينهم ما حصل في بغداد في التاسع من نيسان 2003، وما تبعه من تحديات، كتحدي مشروع "الشرق الأوسط الكبير".

هذا مجمل لخطوات الحداثة السياسية التي تمت في عام واحد بعد سقوط "صنم الوهم" الأكبر.

أفلا يستحق هذا السقوط بما ترك من تداعيات ايجابية على الحرية العراقية والديمقراطية العراقية أن يكون بادئة لمشروع الحداثة السياسية التي بدأت خطواتها تتسارع في الأشهر الماضية وتحديداً بعد إقرار مشروع الدستور العراقي المؤقت الذي حمل إلى العالم العربي بشارة الحداثة السياسية، بما حوى من مواد لم يكن لمعظم العرب سابقة فيها؟

في مقابلة مع آلان غريش:

الإصلاح في العالم العربي بعيد، والعراق يعاني من لغة عربية مزدوجة

قبيل انعقاد اجتماع القمة العربية في تونس رأى المحلل الان غريش رئيس تحرير شهرية "لو موند ديبلوماتيك" الفرنسية والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط أنه من الصعب توقع انطلاق عملية اصلاحات واسعة في العالم العربي، معتبراً أن العراق يعاني من التصنيف الأميركي المحدد لسكانه بين عرب وأكراد وشيعة ومن لغة عربية مزدوجة حياله. وفي ما يلي مجموعة من الاسئلة التي اجاب عليها غريش في هذا الاطار.

*هل بالإمكان توقع انطلاق الاصلاحات في العالم العربي أثر مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي أعلنت عنها واشنطن؟

- لا اعتقد ذلك. لقد ظهرت بوادر إصلاح في بعض الدول العربية، وهي خطوات جاءت خجولة جداً مثل بعض الانفتاح حول دور المرأة في المغرب وبعض الانفتاح في السعودية وإمارات خليجية، إلا أنها لا تزال محدودة جداً. إن مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، مثله مثل التدخلات الخارجية في إصلاحات داخلية، يواجه بالرفض من الحكومات التي ترفض ما تعتبره تدخلاً في شؤونها الداخلية ومن أشخاص يؤيدون الإصلاحات في بلدانهم إلا أنه لا يستطيعون أن ينسوا أن الطرف الذي يعرض هذه الاصلاحات، أي الولايات المتحدة، مسؤول بشكل كبير عن قسم من مشاكل المنطقة وخصوصاً النزاع العربي- الإسرائيلي، ويميلون إلى اعتبار الاقتراح الأميركي عبارة عن وسيلة لإخفاء سياسة تقوم على التحالف مع إسرائيل والعداء للعالم العربي. اعتقد أن هناك إدراكاً لضرورة إقرار إصلاحات إلا أنني اعتقد في الوقت نفسه أن الجميع في العالم العربي متفق على أن هذه الاصلاحات لن تكون ممكنة في اجواء حرب سواء بالنسبة إلى النزاع العربي- الإسرائيلي أو الحرب في العراق.

*لا تزال المبادرة العربية التي أطلقت في قمة بيروت عام 2002 تراوح مكانها كما وصلت خارطة الطريق إلى المأزق والوضع في الأراضي الفلسطينية يزداد تفاقماً. كيف تتصور مستقبل عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟

- نحن هنا أمام تناقض ملفت. فهناك إجماع دولي حول الحل المقبول، حتى من قبل الولايات المتحدة، أي اعتبار قيام دولة فلسطينية إلى

العربي الإسرائيلي. إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة التي تملك أكبر قدر من الأوراق، أي الولايات المتحدة، لا تترجم موقفها هذا إزاء إسرائيل. وبتنا اليوم أمام سياسة أميركية لم تكن يوماً محابية لإسرائيل كما هي عليه اليوم. وهكذا وصلنا إلى طريق مسدود فعلاً. إن مبادرة بيروت شكلت منعطفاً مهماً لجهة وضوح مواقف الدول العربية، إلا أنه من دون ضغوط أميركية ملموسة على إسرائيل لا أرى كيف يمكن لهذه المبادرة أن تطبق خصوصاً أن الأميركيين باتوا حالياً في قلب حملتهم الانتخابية وسنشهد مجدداً مزايدات في المواقف المؤيدة لإسرائيل.

*إن قانون إدارة الدولة الذي أقر في العراق في آذار المنصرم يشير إلى جدول زمني يتضمن نقل السلطة إلى العراقيين في حزيران المقبل. هل بالإمكان القول أن العراق نجا من الوقوع في الفوضى وهو يتجه ولو بصعوبة نحو مستقبل أفضل؟

- بصراحة لا. هنا أيضاً نحن أمام وضع متناقض. من جهة يشعر العراقيون بارتياح لتخلصهم من الديكتاتورية، إلا أن شعوراً بالرفض ينتابهم من جهة ثانية للوجود الأميركي في بلادهم. من الصعب أن نتصور كيف سيتمكن الأميركيون من نقل السلطة إلى نظام عراقي ذي صدقية. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن العراق سيغرق في الفوضى أنه لمن الصعوبة بمكان إقامة دولة تتمكن من فرض سيطرتها على كل مكونات السكان في العراق. كما إن الأمريكيين عبر ترسيخ الانتماء القومي والطائفي للسكان بين عرب وشيعة وأكراد إنما يساهمون بنشر المخاوف. ورويداً رويداً سيلجأ العراقيون إلى التقوقع داخل هذه التقسيمات ليصبح من الصعب لاحقاً إيجاد إطار يستوعب الجميع ليعيشوا فيه بتوافق. أما بالنسبة إلى الدول العربية فهناك مشكلة ازدواجية اللغة. كان هناك رفض للحرب على العراق (خلال قمة شرم الشيخ في مطلع آذار 2003) إلا إن هذا لم يمنع عدداً من الدول من تقديم قواعد عسكرية للأميركيين. ونحن بالتالي أمام سياسة تتسم إلى حد ما بالنفاق.

عن فرانس برس

لمصلحة من الاحتراب.. ومن أجل ماذا؟

حميد الرومي

لقيت الأحداث الدموية الأخيرة استنكاراً واسعاً من الشارع العراقي، الذي حمّل قوات الاحتلال جزءاً من مسؤولية هذا المشهد الدموي الرهيب، وسقوط عدد كبير من الأبرياء الذين كان من بينهم الكثير من الأطفال. لكن وفي مثل هذا الجو المضطرب والمشحون بالانفعالات والعاطفة، لابد من وقفة تأمل صغيرة لنسأل عن المستفيد الأول من وضع كهذا؟

لاشك في أن فلول النظام السابق وقوى الجهل والظلام وأصحاب فلسفة الموت الجماعي والسيارات المفخخة هم المستفيدون من كل هذا الاضطراب والانفلات الأمني الذي يتيح لهم حرية الحركة وتنفيذ كل مخططاتهم، ربما عبر الاندساس بين صفوف المتظاهرين أنفسهم لإيقاد شرارة النزاع بين تلك الجموع وقوات الاحتلال الأمر الذي سعوا إليه كثيراً بعد أن يئسوا من إشعال الحرب الطائفية. ثم أليس في تأزم الوضع بهذا الشكل الخطر إعطاء مبرر لأمريكا التي نطالبها نحن بالخروج من العراق وتسليم زمام الأمور بيد العراقيين، للتسويف بأمر تسليم السلطة المرتقب في 30 حزيران المقبل؟

بعد ذلك يأتي السؤال الأهم حول ما إذا كان إغلاق صحيفة ما أو اعتقال شخص معين جدير بأن نقدم في سبيله كل تلك التضحيات ونخاطر بمستقبل شعب بأكمله؟ ومع اعترافنا باعتداء قوات الاحتلال أو استفزازها تلك الجموع، ألا يقتضي العقل بضرورة تفويت تلك الفرصة عليها؟ أليس هنالك باب في علم أصول الفقه لم يزل يدرسه طلبة العلوم الدينية يسمى (باب التزاحم) يقتضي بتقديم الأهم على المهم؟ هل عندنا شك بأن حفظ أمن البلاد وصون دماء العباد التي ورد في الموروث الديني، أن قطرة منها يهتز لها عرش الرب، هي أهم آلاف المرات من إغلاق صحيفة أو اعتقال شخص يمكن أن نتفاوض من أجله بألف طريقة وطريقة، ليجنبنا كل تلك الدماء العزيزة؟ وبعد هذا وذاك ألا يؤدي الاعتداء على مراكز الشرطة واحتلال مركز محافظة إلى تشويه كل المطالب المشروعة التي تحتلها تلك الجموع الغاضبة؟ ألم يكن من الضروري التمييز بين ما هو لقوات الاحتلال وبين ما هو ملك للشعب العراقي عامة؟ ألا تقتضي الحكمة بأن ندرس خطواتنا والنظر في عواقبها قبل الإقدام تجنباً لما يؤثر سلباً على مشاريعنا ومطالبنا التي لا يختلف اثنان على مشروعيتها؟ دعوة خالصة من القلب إلى كل القلوب الطيبة والتي تهمها مصلحة هذا الوطن الذي عانى ما عانى من ويلات وحروب وسفك دماء، ورجاء لها أن تتحلى بالصبر والروية وتحكيم العقل، والتعامل بحكمة ورؤية سياسية أكثر اتزاناً، لتفويت الفرصة على كل من يعادي هذا الشعب ويحاول التأثير على مستقبله الذي نطمح أن يكون حراً ديمقراطياً تسود فيه روح المحبة والإخاء.

بعد عام من الحرب

العراق يتطلع الى دعم امم موحّدة القرار

كان العالم، قبل عام واحد، يشهد تنفيذ عملية (الصدمة والرعب) وهي العملية العسكرية الهادفة الى ازاحة صدام حسين عن السلطة. فانطلق الكثير من التنبوءات المتعلقة بذلك، كالقول بأن قوات التحالف ستغوص في مستنقع فيتنام اخرى، وان عشرات الآلاف من الناس سيقتلون، وانه ما ان تصل توابيت الجنود القتلى الى امريكا، حتى ينطلق جورج بوش عائداً ليخلف العراق لحرب اهلية دامية، وان (الشارع العربي) سينفجر غضباً وانه حالما تدخل قوات التحالف العراق، فأنها ستجد مخزونات من اسلحة الدمار الشامل. وكانت هذه التنبوءات مخطئة، الى هذا الحد او ذاك. وقد اصبحت، على مدى السنة الماضية، جزءاً من حملة ثأر متزايدة التنغيص بين اولئك الذين وقفوا ضد الحرب واولئك الذين ايدوها. فالعراق ليس فيتنام، حيث كانت قوات الفيتكونغ المصطنعة ضد امريكا تلقى الدعم من قوتين عظميين، الصين والاتحاد السوفيتي. وكانت قادرة على ان تجد المأوى في بلدان مجاورة. ولم ينحدر العراق الى حرب اهلية، بالرغم من الوضع الامني العصيب. واظهر الافتقار الى ما يدل على وجود اسلحة دمار شامل انه كان على بوش وتوني بلير تعظيم الحجة الانسانية لإشعال الحرب اكثر مما اقدما على فعله. ان العراق اليوم، من دون شك، بلد افضل حالاً من ذي قبل. وقد اظهر استفتاء واسع اجري مؤخراً فقط ان 56 بالمئة من العراقيين يعتقدون ان حياتهم قد تحسنت منذ الحرب. والأغلبية منهم يؤيدون ازاحة صدام حسين، بينما يفكر اقل من خمسهم بأن الامور قد صارت اسوأ، ويتوقع القليل جداً، سبعة بالمئة، ان الاحوال ستتدهور خلال الاشهر الاثني عشر القادمة. وبالطبع فان الصورة مختلطة، فهناك في ضواحي بغداد محاولات لاشعال العنف الطائفي. وفي كركوك المقسمة عرقياً، يستمر خوف التركمان والعرب من الاكراد الذين يدعون الحق بالمدينة وثروتها النفطية، وهذا العنف المستمر يشير الى اخفاق الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة ويهدد التقدم في الجوانب الاخرى، تحسن الاقتصاد، وحرية التعبير، وغيرها من التحسينات الصغيرة التي لا تعد ولا تحصى في الحياة اليومية للعراقيين العاديين. وهذا هو وقت المجتمع الدولي الآن ليثبت جدارته. ففي يوم 30 حزيران، سينتهي الاحتلال الرسمي وستدير العراق حكومته الوطنية الانتقالية، وقانون ادارة الدولة الذي صاغه مجلس الحكم العراقي كأساس لتلك الحكومة يستحق الحماية من اولئك الذين يحاولون جر العراق الى حرب اهلية. وعلى جميع الامم، مهما كانت وجهات نظرها السابقة، ان تدعم سعي بريطانيا من اجل قرار من امم متحدة جديدة لانتداب قوة متعددة الجنسيات تواصل العملية في العراق. فهذا البلد يجب ان يشعر بانه مدعوم. وهذه هي افضل طريقة لمواجهة اولئك الذين يريدون له الفشل.

عن الاوبزيرفر

ترجمة: عادل العامل

اين تتوقف حدود اوروبا؟

بيار غلاشان

تعيد عملية توسيع الاتحاد الاوروبي لتشمل عشر دول جديدة ولا سيما القرار المنتظر في كانون الاول المقبل بفتح مفاوضات الانضمام مع تركيا ام لا، طرح مسالة حدود الاتحاد وهو المفهوم الوثيق الارتباط بهوية المشروع الاوروبي نفسها. ويقول جان نستور الباحث في مركز الدراسات الاوروبية (اوروبيتنا) "نحن في حاجة الى حدود. انها مسالة هوية ونحن في حاجة الى معرفة من هو الاخر". ويؤكد انه كثيراً ما يطرح عليه خلال المناقشات العامة بشان البناء الاوروبي هذا السؤال "اين سيتوقف هذا؟". ويعتبر توسيع الاتحاد في اول ايار ليشمل عشر دول اخرى (بولندا وجمهورية تشيكيا وسلوفاكيا وليتوانيا واستونيا ولاتفيا والمجر وسلوفينيا وقبرص ومالطا) الاكبر في تاريخ الاتحاد. كما ينتظر انضمام دولتين اخريين هما رومانيا وبلغاريا الى الاتحاد عام 2007 وتأمل كرواتيا في ان تحذو حذوهما لا سيما بعد ان قدمت مقدونيا مؤخراً ترشيحها. اضافة الى ذلك فتح الاوروبيون امام دول اخرى في البلقان (صربيا ومونتينيغرو، والبانيا، والبوسنة والهرسك) افاقاً للانضمام. ويبدو ان الاغراء الاوروبي لا يقاوم برغم التحولات الاقتصادية المؤلمة التي يتعين على المرشحين القيام بها من اجله مع حلم اوكرانيا بالانضمام اليه وكذلك دول القوقاز. وامام هذه التطلعات المتنامية اقترح رئيس المفوضية الاوروبية رومانو برودي اقامة "حلقة من الاصدقاء" حول الاتحاد من الدول التي لن تصبح اعضاء فيه "لكننا سنتقاسم معها كل شيء عدا المؤسسات". الا ان ترشيح تركيا يطرح على اوروبا خياراً جوهرياً اساساً بسبب كبر حجم هذا البلد الذي يضم 70 مليون نسمة غالبيتهم العظمى من المسلمين فمع انضمام تركيا كعضو ستكون الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي متاخمة لدول مثل العراق وسوريا. ومن المقرر ان تقدم المفوضية الاوروبية في الخريف المقبل توصياتها بشان فتح مفاوضات انضمام مع انقرة ام لا. بعدها سيتعين على الدول الاعضاء اتخاذ قرار في هذا الصدد في كانون الاول المقبل. والخيار هنا سيكون حاسماً بالنسبة لانقرة التي ابدت طموحاتها الاوروبية منذ عام 1963 والتي تنتظر فتح مفاوضات الانضمام معها منذ كانون الاول 1999 وهو التاريخ الذي اعترف لها فيه بوضع الدولة المرشحة. ويرى النائب الاوروبي الان لاماسور ان مسالة الحدود كانت من "المحرمات" التي لم يجرؤ المؤتمر العام الذي وضع مشروع البناء الاوروبي على طرحها والذي كان السبب فيه جزئياً مشاركة الاتراك انفسهم في اعماله. واضاف النائب "من البديهي ان الرد الذي سيقدم (على سؤال الحدود) سيتوقف على طبيعة الاتحاد نفسه". فاذا كان هذا الاتحاد "مفتوحاً لاي دولة مرشحة فانه سيصبح مثل هيئة نسينا كلياً وجودها وهي مجلس اوروبا.. التي لم تعد لها فائدة تذكر". وفي المقابل "اذا اردنا في النهاية ان يصبح الاتحاد قوة سياسية حقيقية ذات طبيعة فدرالية او شبه فدرالية فمن البديهي ان يكون له حدود". واعتبر جان نستور ان "حدود اوروبا ستتحدد بالانضمام الى مشروع مشترك". ويرى الان لاماسور ان الشعوب الاوروبية سيكون لها كلمة بشأن توسيع الاتحاد لانه ليس مجرد اتفاق بين الحكومات" وانما ايضاً مع مشروع الدستور سيكون "اتحاداً للشعوب". واضاف "نقول للاتراك: اذا اردتم الزواج بنا فاخطبوا ودنا. لكن اولياء الامر هم الذين سيقررون في النهاية".